انعقاد الاجتماع التمهيدي للمجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية

رام الله 5-6-2005 وفا- عقد، صباح اليوم، الاجتماع التمهيدي الأول للمجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية في المقر الرئيس للجهاز المركزي للإحصاء، برئاسة السيد غسان الخطيب، وزير التخطيط رئيس المجلس، والسيد لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء أمين عام المجلس، وحضر الاجتماع أعضاء المجلس المكون من ممثلين عن وزارات، الصحة، المالية، التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية، الحكم المحلي، شؤون المرأة، الثقافة، الداخلية والأمن الوطني، التربية والتعليم العالي، الزراعة، الاقتصاد الوطني، وجامعتي بيرزيت والأزهر، وسلطة النقد، كما حضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" واتحاد الغرف التجارية، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بفرعيه في الضفة الغربية وقطاع غزة، اتحاد المرأة الفلسطينية، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الغرف التجارية، وجمعية البنوك الفلسطينية، أعضاء عن شبكة المنظمات الأهلية، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، الملتقى الفكري العربي، المركز الفلسطيني للاجئين "شمل"، ونقابة المهندسين.

افتتح الاجتماع السيد الخطيب بالترحيب بالحضور من ممثلي المؤسسات المختلفة لعضوية المجلس، حيث قدم نبذة عن عمل المجلس، وأهمية تشكيله بناء على قرار مجلس الوزراء، وآلية عمله وما هو متوقع منه، داعياً الأعضاء إلى دور فاعل ونشط لتعزيز دور الجهاز وتطوير البرنامج الإحصائي الرسمي لخدمة الأهداف الوطنية.. وأوضح السيد شبانة آليات إدارة وتنظيم الأجهزة الإحصائية، وسبل تطوير النظام الإحصائي، بما يشمل البيئة التشريعية والقانونية وآليات العمل الفني بالإضافة إلى شروط نجاح عمل المجلس. واستعرض شبانة تاريخ المؤسسة الإحصائية والبرنامج الإحصائي ودور المجلس الاستشاري في دعم البرنامج الإحصائي وتطويره وتحسين استخدام الإحصاءات في التخطيط والمراقبة والتقييم، مؤكداً على الدور التوجيهي للمجلس حول أولويات العمل الإحصائي وتقييم دور منتجي البيانات ومستخدميها في تفعيل العملية الإحصائية لخدمة النقاش العام الحر العقلاني حول القضايا الهامة في المجتمع.. بدوره، قدم السيد يوسف فلاح، مدير عام التنسيق الإحصائي نبذة عن عمل المجلس وآلية تشكليه والمهام الموكلة إليه وأهدافه..

يشار إلى أنه تم تشكيل المجلس بناء على القرار الصادر عن مجلس الوزراء، بتاريخ 1-11-2004، باعتباره هيئة وطنية تتألف من القطاع العام والأهلي والخاص والأكاديميين، وتضم ممثلين من أصحاب الكفاءات القادرين على إسداء النصيحة حول الأولويات الوطنية التي يتوجب توفير إحصاءات حولها.. ويعتبر قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، الإطار القانوني المحدد لعمل المجلس، حيث تنص المادة رقم (11) منه "يشكل مجلس استشاري للإحصاءات بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء وفقاً لنظام خاص"، بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء الذي شكل المجلس بناءً على قرار صادر عنه، والذي يتضمن نظام عمل المجلس.. وكذلك حدد القرار ما يلي: يكون وزير التخطيط رئيساً للمجلس، ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أميناً عاماً للمجلس، فيما يمثل أعضاؤه الوزارات والقطاع الأهلي والخاص والأكاديمي.. ويأتي تشكيل وإنشاء المجلس من أجل المساعدة في تحديد الأولويات وتوجيه البرنامج الإحصائي وفقاً للحاجات الوطنية، وإضفاء مزيدٍ من المهنية على العمل الإحصائي الفلسطيني، وكذلك ضمان مواكبة أفضل الممارسات الدولية في العمل الإحصائي، والذي يتعزز من خلال إنشاء المجالس الاستشارية للإحصاءات الرسمية وتكمن الفائدة المرجوة من تشكيل المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية في تعزيز البرنامج الإحصائي الوطني محلياً ودولياً، ومشاركة أوسع في عملية تخطيط الأنشطة الإحصائية، وضمان توفير احتياجات المستخدمين من البيانات لجميع القطاعات، وكذلك

تحديد أوليات العمل الإحصائي وفقا لاحتياجات المستخدمين.. وتتمثل صلاحيات المجلس وعلاقته بالجهاز المركزي للإحصاء وفقاً لقانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، حيث أنه ليس للمجلس صلاحيات تشريعية أو تنفيذية بالنسبة للإدارة اليومية للعمل الإحصائي، وكذلك لا يقوم المجلس بدور مجلس الأمناء للجهاز المركزي للإحصاء. ولا يعتبر المجلس جزءاً من الجهاز المركزي للإحصاء، ولا يتابع أعماله الإدارية والفنية اليومية، وتكمن أهميته في تعزيز دور الجهاز المركزي للإحصاء، وتوجيه النظام الإحصائي الرسمي بما يخدم المصلحة الوطنية، وتعزيز البحث العلمي، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات، والمساعدة في تقديم مقترحات لتخفيف العبء عن المبحوثين.. وتتمثل مهام المجلس حسب قرار مجلس الوزراء في مراجعة الخطط السنوية للجهاز المركزي للإحصاء، وتقييم أداء نظام الإحصاءات الرسمية، وتقديم الاقتراحات والمشورة لرئيس السلطة الوطنية، بشأن المسائل المتعلقة بتطوير الإحصاءات الرسمية، والمساعدة في خلق الظروف الملائمة لتطوير وتعزيز التنسيق بين منتجي البيانات لتحسين جودة الإحصاءات الرسمية وتوقيت إصدارها.. ويهدف المجلس كذلك، إلى التقييم الدوري لمدى الحفاظ على سرية البيانات وخصوصية المبحوثين، والمراجعة الدورية لسياسات النشر وتعميم الإحصاءات، وإتاحة البيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام، وأية مهام أخرى يكلفه بها مجلس الوزراء.